

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences



خبرات المعهد الاوروبي لمنع ومكافحة
الجريمة في ميدان التعاون التقني والمساعدة
الفنية

ا. روي والمنزلي

الرياض

1418 هـ - 1998 م

خبرات المعهد الأوروبي لمنع ومكافحة
الجريمة في ميدان التعاون التقني
والمساعدة الفنية

إعداد

أ روي والمزلي

المستشار بالمعهد الأوروبي لمنع ومكافحة الجريمة

خبرات المعهد الأوروبي لمنع ومكافحة الجريمة في ميدان التعاون التقني والمساعدة الفنية

مقدمة:

لقد قبلت دعوة رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي ببلاغ السرور، وذلك للمشاركة في هذا المؤتمر

وإن شكري عظيم للدكتور ماثي جوتس، مدير المعهد الأوروبي لمنع الجريمة والسيطرة عليها، المنضوي في الأمم المتحدة، وذلك لاقتراحه لي، بأنه قد يطيب لي أن أقدم لهذا المؤتمر خبرات المعهد الأوروبي فيما يتعلق بمشروعات المساعدة الفنية في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية

لقد كنت أنا نفسي أحد مستشاري المعهد الأوروبي في مشروع للمساعدة الفنية، وقد لعبت دوراً ماثلاً في احد مشروعات المساعدة الفنية للأمم المتحدة لقسم منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولذلك فإن ما سأقوله سوف يعكس أيضاً خبرتي المباشرة في هذا الحقل.

عمل المعهد الأوروبي لمنع الجريمة والسيطرة عليها (HEUNI):

سأبدأ حديثي بأن أنهي إليكم شيئاً قليلاً عن مشروعات المساعدة الفنية الحالية التي يتناولها المعهد الأوروبي بالعمل. ولما كان المعهد قد وضع في هلسنكي بفنلندا فإن المعهد عرف على نطاق واسع بأنه معهد الأمم المتحدة بهلسنكي (HEUNT)، وسأستعمل هذا الاختصار في حديثي عند الرجوع إليه أو الإشارة إليه.

إن معهد الأمم المتحدة بهلسنكي تموله الحكومة الفنلندية ، وهو معهد أقيم للأقطار الأوروبية مثله في ذلك مثل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الذي هو معهد للبلاد العربية

وأسس معهد هلسنكي عام ١٩٨١م وعليه فقد مرت أكثر من خمس عشرة سنة لكي يقوم بوضع وتطوير برامج عمله. أما نشاطاته الرئيسية الثلاثة فهي

١- إنتاج وعمل بيانات ذات كم وجودة مع معلومات لدعم التخطيط وصنع السياسات في حقل منع الجريمة والعدالة الجنائية

٢- المشاركة في التخطيط وصنع السياسات في حقل منع الجريمة والعدالة الجنائية

٣- المشاركة عند الطلب في تنفيذ الخطط القومية والدولية والقرارات في حقل منع الجريمة والعدالة الاجتماعية

وفي هذا المجال الثالث نجد أن المؤتمر يضع اهتمامه الأكبر وفي غضون السنوات القليلة الماضية كانت إحدى أولويات الأمم المتحدة في برامج منع الجريمة والعدالة الاجتماعية هي المساعدة الفنية والتعاون الفني وكان دور معهد الأمم المتحدة بهلسنكي في هذا الحقل قد أصبح واضحاً بشكل أكبر.

وإن معهد الأمم المتحدة بهلسنكي على استعداد للتجاوب مع طلبات حكومات الأقطار الأوروبية في اقصر وقت وذلك لتقديم المساعدة الفنية والنصح في أوجه مختلفة من منع الجريمة والعدالة الجنائية ويتضمن عمله الحالي مشروعات في الموضوعات الأربع التالية:

أولاً: استغلال الكمبيوتر في العدالة الجنائية وبناء على طلبات عدد من حكومات الدول الأوروبية في شرق أوروبا ووسطها حصل المعهد

بهلسكي على مستشارين لتأسيس احتياجات هذه البلاد فيما يتعلق بالعمل الكمبيوترى وبمجرد أن يتم وضع التقديرات لهذه الاحتياجات، يُعدُّ اقتراح لمشروع، ويبحث عن التمويل من مانح مناسب، وتتخذ الاجراءات لمقابلة الاحتياجات التي تم تحديدها بقدر الإمكان

ثانياً العنف المنزلي وهناك خطط لعقد فترات تدريب باستعمال منهج دراسي يمكن أن يُعدَّل ليستعمل في عدة أقطار لتقوية قدراتها لمع العنف المنزلي والسيطرة عليه وقد تم استلام التمويل من أكثر من مانح

ثالثاً تنسيق المعلومات الخاصة بالمساعدة الفية لقد أقام مركز الأمم المتحدة بهلسكي قاعدة بيانات صممت لمساعدة صاع السياسات في التخطيط وتحديد الهدف والإشراف وتقويم مشروعات محددة.

رابعاً تقويم مشروعات المساعدة الفية، وهناك دراسة تسير على قدم وساق لعمل تقدير لأثر المساعدة الدولية التي أعطيت لدولة بالذات (استونيا) في شئون مع الجريمة والعدالة الحائية

الخبرات التي اكتسبت من عمل المساعدة الفية

إنني سأخصص ما بقي من هذه الورقة لأخبركم عن الخبرات التي اكتسبت والدروس التي تعلمناها من عمل المساعدة الفية التي تعهد بها معهد هلسنكي وغيره وإن ما سأقوله الآن يعتمد اعتماداً كبيراً على ورقة

معهد الأمم المتحدة بهلسنكي عن مشروعات المساعدات الفنية الدولية التي
أنصحكم بالأخذ بها^(*)

سأحدث أولاً عن تقديرات الاحتياجات، ثم عن إعداد اقتراح
المشروع، ثم عن تنفيذ المشروع، وأخيراً عن مراقبة المشروع وتقييم آثاره
تقدير الاحتياجات.

قد يكون ماسأقوله الآن بديهياً أو بدهياً كما تشاؤون، ولكن يجب أن
أبدأ بالتأكيد على أنه حين وضع المشروعات للمساعدة الدولية، فإن أول
المتطلبات هو وضع التقديرات بحذر ودقة حسب ما تستدعيه الحاجة تماماً
ويجب أن يكون أول شيء يعمل في كل المشروعات هو تقدير الاحتياجات
التي تحدد المشكلة، والعوامل التي تسهم مع المشكلة، والموارد التي في
متناول اليد والاقتراحات الخاصة بمعالجة المشكلة

تطبيق هذه النقطة على موقف معين دعونا نفرض بأن بلادك فقط،
أو أن بلادكم ومعها بلدان أخرى مجاورة تقرر أنكم تريدون هيئة دولية مثل
الأمم المتحدة لكي تنظم مساعدة فنية في أحد مجالات العدالة الخنائية مثل
الشرطة مثلاً. إن أول أسئلة يجب أن تكون هي ماهي المشكلة التي
حددتها؟ ماهي العوامل التي تساهم في المشكلة؟ ماهي الموارد المتاحة؟
وماهي الأشياء التي يبدو أنها علاجات للمشكلة؟ ربما تريد أن تعمل معك
الأمم المتحدة في الإجابة على بعض هذه الأسئلة

ويمكنك أن تفكر في أن هناك سلسلة كاملة من المشكلات التي يكون
فيها ترحيب للمساعدة يجب وضع الأولويات أو الأولويات ولحد
ما يجب أن تحدد هذه وفقاً للخبراء الدوليين الموجودين

(*) إدارة مشروعات المساعدات الفنية الدولية، ماتي جوتس، الورقة رقم ٨، هلسنكي،
١٩٩٦م.

عند تخطيط المشروعات يجب أخذ نظرة عامة عن المشروعات التي سبق أن نفذت في مجال هذا المشروع الذي تريده والتي مازالت في طور التنفيذ أو أن الخطط توضع لها في نفس القطر وليس هناك من خطأ إذا ما تطابقت الخطة مع غيرها، إذ أن المشروع قد يقوي المشروع الآخر المماثل له ولكن ربما زاد أثر المشروع، إذا كان هناك تصميمات للبناء على العمل الذي سبق أن نفذ

يجب أن يوضح الغرض المحدد للمشروع وأن يصادق عليه من قبل القطر أو الأقطار التي طلب المساعدة الفنية والمنظمة التي ستقوم بتنظيم تقديم المساعدة ومن ناحية مثالية فإن المشروع يجب أن يوضع داخل إطار الاستراتيجية القومية للتنمية

وهناك أسباب كثيرة للمشاركة في المشروعات التعاونية فمن وجهة نظر البلدان المنتفعة، بالطبع، فإن خبرة البلدان فيما يعمل وما لا يعمل في حقل منع الجريمة أو السيطرة عليها ستفيد كخطوط عريضة مرشدة ومفيدة وهذا هو المبرر بالفعل لكل مشروعات التعاون الدولي في هذا المجال

ولكن يجب ألا ينظر إلى هذا النوع من المساعدة على أنه أمر من طرف واحد إذ إن أولئك الذين يقدمون المساعدة سيتعلمون طرقاً فنية جديدة وأساليب أخرى من أولئك الذين يساعدهم

يجب أن تؤخذ في الاعتبار اختيارات مختلفة عند وضع الخطة لمشروعات المساعدات الفنية ويكمن تحقيق أحسن النتائج بالجمع بين عدة طرق مختلفة مثل تبادل المعلومات والتدريب والنصح

وربما كان تبادل المعلومات والخبرة هو القاعدة الأساسية للتعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ويمكن أن يتحقق هذا التبادل في شكل

مشاركة في المؤتمرات الدولية، وغيرها من الاجتماعات (إما من أناس من البلدان العربية الذين يذهبون إلى اجتماعات في اقطار أخرى، أو عن طريق أناس من بلدان أخرى يأتون إلى البلاد العربية) كذلك يمكن أن يكون هذا التبادل تبادلاً في نسخ قرارات المحاكم والتشريعات والمنشورات وغيرها من الأشياء التي تثير الاهتمام

أما الشكل الثاني من التعاون فهو أكثر الأشياء شيوعاً، ربما كان تقديم التدريب المطلوب، ويمكن تقديم التدريب في وطن المتدرب أو يمكن أن يحدث في الرحلات الدراسية، أو تبادل أعضاء التوظيف ويمكن أن يوجه التدريب إما إلى أولئك الذين سيكونون المستعملين الرئيسيين لما يتلقونه من علم (مثلاً الشرطة، والسلطات التي تعمل في الإدعاء، أو القضاة أو موظفو السجون) أو يمكن أن تبحث عن أن يكون له تأثير مضاعف بأن يوجه إلى المدرسين (مثل المدرسين في كليات الشرطة أو في مرافق تدريب السجون)

وقد أخذت بنصيب - أنا نفسي - منذ أقل من سنة مضت في تدريبات ورشة عمل للأمم المتحدة لمدربي موظفي السجون في أقطار أواسط آسيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي واجتمع الأشخاص المسئولون عن تدريب موظفي السجون في هذه الأقطار الخمسة معاً في كيرجستان لحضور ورشة عمل والتدريب فيها لمدة أسبوع

إن التدريب مهم جداً لتحقيق تغييرات في الاتجاهات فيما يتعلق بأصحاب مهن العدالة الجنائية فإذا كنت قلقاً لأن رجال شرطتك وموظفي السجون ليس لديهم اتجاهات عصرية أو متقدمة وفقاً للمستويات العالمية، فإن التدريب هو الذي سيكون أكثر الأشياء فائدة في الغالب أما تركيب أجهزة كمبيوتر أو تقديم إرشادات سطحية في استعمال الطرق الفنية الحديثة

لن يحقق التحسينات المطلوبة في العمليات إذا لم تتغير اتجاهات الموظفين
ومن بين أشكال المساعدات المهمة ما يقدم في شكل نصح للخبراء في
ميدان الإصلاح وتطور منع الجريمة والعدالة الجنائية. إن برنامج الأمم المتحدة
لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات الدولي،
مثلاً، يرسلان بعثات إلى عدد من الأقطار لمناقشة أوجه عدة مع السلطات
المعية واقتراح طرق يمكن معها تنفيذ هذه الطرق

اقتراح المشروع

يجب إعداد اقتراح مكتوب للمشروع تحدد فيه أهداف المشروع وأثره
المتوقع وكيف يتناسب المشروع مع خطة التنمية بأكملها، وجدول العمل،
ومسئولية كل طرف

أن من أهم الأمور ضرورة التخطيط الدقيق إذ أن الأخطاء قد تضر
بقيمة المشروع فمثلاً في حالة الاجتماعات والمؤتمرات قد تكون فكرة المادة
ضعيفة، والمواد المكتوبة قد تكون بها معلومات قليلة، وقد لا يكون
المتكلمون والمتحدثون على وعي بأغراض الاجتماع، وقد يعطى اهتمام
غير كاف لضمان أن يأخذ البرنامج في الحسبان بشكل كامل الاختلافات
في الثقافة بين المتحدثين والمستمعين أو المشاهدين وقد يختار المشاركون
بطريقة غير جادة كما يكونون غير مستعدين استعداداً طيباً للبرنامج، وقد
لا يكون هناك وقت كاف للنقاش وغير ذلك

ومن ناحية مثالية، فإن مشروعاً للتعاون يجب أن يخطط له بدقة وحذر
حتى تكون عناصره مفصلة على قدر الحاجة وعلى مستوى أفضليات القطر
المتلقى للمساعدات، وهناك نوع من المتابعة للتأكد من أن للمشروع أثره

بالفعل فإذا ظهر أن المشروع لم يكن له الأثر المطلوب، فإن المتابعة قد تنفع وتساعد للتأكد من الأسباب التي أدت إلى عدم نجاحه

وبالرغم من أنه يجب أن يكون من البديهي وضع نظام للعدالة الجنائية للبلد الذي نحن بصددده فإن الناس والهيئات والمنظمات التي تقدم المساعدات قد تفضل في أن تلاحظ ذلك ويجب على التعاون الدولي والمساعدات الفنية أن تهتم اهتماماً كبيراً بذلك وإلا فإن هذه الأشياء قد لا تكون ذات فائدة بالرغم من النوايا الحسنة

وعند إعداد اقتراح المشروع، يجب أن تعمل محاولة لتحديد الأشخاص الأساسيين في البلد المتلقى للمنحة أو المساعدة الذين سيكونون مشاركين في المشروع ومضمّنين فيه وهناك عامل واحد يجب أن يؤخذ في الحسبان وهذا العامل هو مستوى الاتصالات هل يجب أن يكون ذلك على أعلى المستويات التي تصنع السياسة، أو على مستوى المديرين الذين يحتلون المناصب المتوسطة، أو مستوى المهنيين الذين يؤدون العمل حقيقة، وغالباً ما يكون الجواب أنه يجب أن تشارك كل هذه المستويات الثلاثة في العملية. ويجب على أولئك الذين في مستوى صنع السياسة أن يفهموا الحاجة إلى التغيير وأن التزاماتهم السياسية والمالية يجب أن تكون مضمونة أما الإدارة في المستوى الوسط حتى إلى أقل درجاتها التي قد تصل إلى الرقيب الذي يجلس على طاولة المكتب في نقاط الشرطة المحلية، وكبير المدّعين في المدينة، أو مدير السجن - كل هؤلاء يجب أن يشاركوا لأنهم هم الذين يتخذون القرارات السياسية اليومية وأخيراً فإن المهنيين الحقيقيين يجب أن يفهموا الحاجة إلى الإصلاح ومبررات ذلك. ويجب أن يحملوا على أن يشعروا على أنهم جزء من الإصلاح وأن من مصلحتهم أن ينفذوا

ذلك الإصلاح وإلا فإن أي محاولات في الإصلاح ستكون غير ناجحة دون خلاف في ذلك.

أما آخر متطلبات اقتراحات المشروع فإنه يجب أن يبحث عن تحديد كل عوامل التكاليف كما يجب أن يحدد من هو المسئول عن ذلك فهناك كثير من المشاريع التي لها تكاليف خفيفة، ويجب على كل أولئك المشاركين أن يعلموا جيداً ماهي التزاماتهم وماذا ستكون

مثلاً، إن مجرد ريادة لأحد الخبراء ستحتاج إلى إعداد ووقت يقطع من الموظفين والتزامات مالية وهناك أشياء ضرورية يجب القيام بها مثل ترجمة الوثائق التي لها صلة بالمشروع، وتقديم خدمات للترجمة الفورية، وهي خدمات ضرورية كما أنها ذات تكلفة عالية بعض الشيء، وكلها عناصر ضرورية للمشروعات الدولية

تنفيذ المشروع

على المانحين أن يقضوا بعض الوقت في التعرف على النظام القضائي في البلاد التي وهبوا لها منحهم، وعلى ثقافتها ومن ناحية مثالية فإنه يجب أن يكون لفرق المشروع مندوبون من أقطار مختلفة

من بين أسباب المشكلات الرئيسية سوء التفاهم الذي قد يحدث عندما يكون لأولئك الذين يقدمون المساعدة معرفة ضئيلة بأحوال القطر الذي يهدفون إلى مساعدته، ويقومون بعمل افتراضات خاطئة بما يحتاج إليه ذلك البلد، وليست هناك من فائدة في أن يجيء الخبراء ويصلوا إلى البلد ويقدموا محاضرة أساسية في موضوع ما من مواضيع بلادهم ويتحدثوا عن النظام القضائي فيها، أو ربما عن دراسات في الجريمة أو العدالة الجنائية

هناك، ولا يبذلون إلاّ جهداً قليلاً لربط الموضوع بالموقف في ذلك القطر،
أو ربما لا يبذلون أيّ جهد في ذلك.

أن النقطة المهمة التي نرمي إليها هي أنه لا يمكنك أن تصدر نظاماً قضائياً
جنائياً من بلد لآخر، إذ يجب دائماً أن تكون الأفكار والمفاهيم مفصلة
تفصيلاً دقيقاً على الظروف المعينة في البلد المضيف، وإلاّ فإنها تصادف
مخاطر تجعلها مرفوضة منذ البداية، أو أن تكون عديمة الأثر كلياً في البيئة
المختلفة.

وفي العادة فإنه من السهل على الفريق المكلف بالعمل في المشروع أن
يأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية، وتسهل هذه المسألة إذا كان أفراد
الفريق أنفسهم قد قدموا من بلدان مختلفة، ويمثلون آراء متباينة. وعلى
كل حال فإنه يجب عليهم أن يُعرفوا أنفسهم بخلفية نظام العدالة الجنائية في
البلد المضيف ومن البديهي أن هذا أمر ضروري، ولكنه في أغلب الأحيان
يُغفل جانبه ومن بين الأسباب التي تجعل فرق العمل في المشروع تأتي إلى
العمل دون أن تكون قد ألت بخلفية المنطقة تلك الصعوبات التي تواجهها
عندما تريد أن تعرف مسبقاً مصادر المعلومات المفيدة، وتكاليف الترجمة،
بل والتأخير الناتج عن الترجمة نفسها والذي لا يمكن تلافيه

ومن بين النصائح التي سمعتها والتي لها فائدة كبيرة لأولئك الذين
يريدون أن يبدؤوا في تنفيذ مشروعات للمساعدات الفنية والتعاون لأول
مرة البدء بإقامة مشروع صغير أولاً ثم الانتقال بعد ذلك إلى المشروعات
الطموحة التي تتكاثر بسرعة بسبب العناصر الجديدة التي تقترح إدخالها
أطراف أخرى من الناس

وبالرغم من أن المشروعات الأصغر حجماً غير جذابة من الساحة